كما قال س في نحو ايا لو يد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهر والاولى ان يجعل جره على
العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها
وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
بص ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله . فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب . واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال
السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة والاخلاف فيها
وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة
والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا الا في الاحيان والهي نحو الله لافعلن
وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه
اذن يكون قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال
لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك على مذهب الكوفيين
لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف
على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع
نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة
الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع في نحو جاوني كلهم
والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك
من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا
مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين
عن متبوعهما لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما
اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكن
جريهما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع
من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فمنفصل
عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب
غير المعطوف عليه فلم يجر ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما
هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطرد والحكم على
هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم اوجب النفس
والعين بتاكيد مرفوعهما الذي هو مرفوع متصل او لا بالمنفصل قبل التاكيد
قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويعملان
غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما او لا بالمنفصل
لا لتبس الفاعل اذا كان غائبا او غايبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه وهند جاتني

نفسها

تعسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما
كل واجمع فلا التباس بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا
فلا تقول جاني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل هذا لا عبرة الا ان العامل
معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخير اعني خبر المبتدا كما احترزنا في اول الكتاب
هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقديم تاكيد مؤكديهما بالمنفصل بانهم لو كانوا
لا يؤكدون الجر بما هو كالمستقل قال لان النفس من الظواهر يستعمل غير تاكيد ولفظ
كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك وانما الاولى
ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد
بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها فا السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد
على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما
قبله لكونه حملة حالا منه او خبرا عنه او صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها . ويقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف
نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحرث
لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع
اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها
الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله
للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه ولذا اوجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بنا المعطوف
بالنظر الى هذا الاصل في يا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب
بلا التبرية وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب
في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف
النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا
غلام رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب
وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر
الجامد على المشتق نحو زيد احمر تام ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع
خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يجرد عن الضمير اذا كان جامدا
بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله
فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه
مقامه قوله ومن ثم لم يجز فيما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1